CP 6624

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone +251115- 517700 Fax : +251115- 517844
Website : www.africa-union.org

المجلس التنفيذي

الدورة العادية العشرون

أديس أبابا، إثيوبيا 23-27 يناير 2012

الأصل: إنجليزي

EX.CL/687 (XX)ii(b) REV.1

تقرير أنشطة اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف للجنة الممثلين الدائمين

–

تقرير أنشطة اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف
للجنة الممثلين الدائمين
من يوليو إلى ديسمبر 2011

1. خلال الفترة قيد البحث، ركزت اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف التابعة للجنة الممثلين الدائمين، وهي تعمل على نحو وثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، على عدد من الأنشطة والاجتماعات المتعلقة بالشراكات الاستراتيجية لأفريقيا.
2. وتبعا لذلك، أحيل إلى نظر اللجنة الفرعية ما يلي:

ألف– تنفيذ القمة الثانية لمنتدى أفريقيا–الهند:

3. يشار إلى أن القمة الثانية لمنتدى أفريقيا–الهند انعقدت بنجاح في مقر الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا، في 25 مايو 2011. وقد اعتمدت هذه القمة إعلان أديس أبابا، وإطار التعاون المعزز، وطلبت من مسؤولي الجانبين أن يقوموا على نحو مشترك، في غضون ستة أشهر، بوضع خطة تعكس الالتزامات الجديدة وتسترشد بها الشراكة الإستراتيجية بين الجانبين خلال السنوات الثلاث القادمة.
4. في هذا الصدد، اجتمعت اللجنة الفرعية، إلى جانب المفوضية، مع وفد هندي، في أديس أبابا، إثيوبيا، في 7 أكتوبر 2011، واستعرضت معا خطة العمل الحالية لإطار التعاون بغية إدراج مشاريع وبرامج جديدة تعود بالفائدة على الجانبين.
5. تشمل المشاريع والبرامج المقترحة زيادة المنح الدراسية على المدى الطويل والمدى القصير، وإنشاء مؤسسات للتدريب وبناء القدرات في أفريقيا، وبرامج لتقاسم الخبرات مع تركيز متزايد على التعاون بين الشعوب.
6. خلال الاجتماع، اتفق الجانبان على أن خطة عمل إطار التعاون للقمة الأولى لمنتدى أفريقيا–الهند المعتمدة في 10 مارس 2010 في نيودلهي، ستستمر.
7. عند إعداد هذا التقرير، لم تكن خطة العمل المنقحة لإطار التعاون المعزز قد أُستكملت بعد، ولم تزل الدول الأعضاء بصدد تحديد توزيع المؤسسات التي ستخصَّص لأقاليمها، وذلك عقب تقديم

الهند عرضا بإنشاء ست مؤسسات جديدة في أفريقيا على نطاق القارة. ومن المقر أيضا أن تقوم الهند بإنشاء 32 و40 مؤسسة على الصعيدين الإقليمي والوطني على التوالي، وتقديم 700 مليون دولار أمريكي للبنية التحتية و5 مليارات دولار أمريكي كقروض. وستركز هذه الاقتراحات على بناء القدرات الأفريقية وتنمية الموارد البشرية والإمكانات الإنتاجية بغية زيادة قدراتها الخاصة على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ومستويات أعلى من النمو.

التوصيات:

1) توجيه الطلب إلى المفوضية واللجنة الفرعية للتعاون المتعددة الأطراف التابعة للجنة الممثلين الدائمين لاستكمال خطة عمل إطار التعاون المعزز للقمة الثانية لمنتدى أفريقيا–الهند على نحو مشترك مع الجانب الهندي، ليتسنى تنفيذ المشاريع والبرامج المتفق عليها في غضون الفترة الزمنية المقررة؛

2) توجيه الطلب كذلك إلى العمداء الإقليميين والدول الأعضاء لاختتام عملية توزيع المؤسسات التي ستخصَّص لكل إقليم ولكل بلد داخل كل إقليم، وذلك عقب تقديم الهند عرضا بإنشاء ست مؤسسات جديدة على نطاق القارة

3) التنويه بالهند لما اتخذت من الإجراءات الملموسة من أجل تنفيذ خطة العمل، وحث الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها بغية تنفيذ المشاريع والبرامج الواردة في خطة العمل .

باء– <u>قمة شراكة أفريقيا–تركيا:</u>

8. انعقد اجتماع كبار المسؤولين والاجتماع الوزاري لأفريقيا–تركيا في إسطنبول، يومي 15 و16 ديسمبر 2011. وقد جاء الاجتماعان تنفيذا لإعلان إسطنبول وإطار العمل اللذين دعيا إلى عقد اجتماع مراجعة وزاري في فترة ما بين دورتي القمة.
9. ويشار إلى أن الجانب التركي تبنى خيار دعوة جميع الدول الأعضاء إلى الاجتماعين، وذلك بالرغم من المحاولات التي بذلها الجانب الأفريقي لتكون له الكلمة الراجحة على البلد الشريك لحمله على احترام صيغة بانجول التي تبين طريقة مشاركة الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بتعامل القارة مع الشراكات التي تربطها ببلد واحد. وفي هذا الإطار، تحتاج الدول الأعضاء والمفوضية إلى اتخاذ إجراءات لدعم تنفيذ التوجيه الصادر عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات حول صيغة

بانجول. بيد أن تركيا قبلت بأن تنطبق صيغة بانجول على قمة 2013 حيث تعتبر الاجتماع الوزاري امتدادا للقمة الأولى. وقد رأى بعض أعضاء اللجنة الفرعية بالأحرى أن ثمة حاجة إلى إعادة النظر في صيغة بانجول.

10. إلى جانب البيان الوزاري والمشروعات ذات الأولوية المحددة المعتمدة خلال الاجتماع الوزاري، شارك الوزراء كذلك في فعالية ثقافية وسياحية في كونيو رعتها الحكومة التركية.

التوصيات:

1) الإعراب عن التقدير والامتنان لتركيا، رئيسا وحكومة، لمختلف المشاريع والبرامج التي يتعين تنفيذها بغية تعزيز الشراكة ودعم التكامل الإقليمي وتنمية القارة؛
2) توجيه الطلب إلى الدول الأعضاء والمفوضية لدعم مبادئ صيغة بانجول واحترام البلدان الشريكة لهذا المبدأ؛
3) الإحاطة علماً بالبيان الوزاري المعتمد في الاجتماع الوزاري بين أفريقيا وتركيا المنعقد في اسطنبول في 16 ديسمبر 2011؛
4) مناشدة الجانبين تنفيذ المشاريع ذات الأولوية المعتمدة في الاجتماع الوزاري في اسطنبول في ديسمبر 2011، وفي هذا الصدد، الدعوة إلى الاجتماع بين حكومة تركيا واللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف التابعة للجنة الممثلين الدائمين في أديس أبابا من أجل استعراض عملية تنفيذ المشاريع ذات الأولوية في أوائل سبتمبر 2012 .
5) الاتفاق على أن القمة الثانية لأفريقيا–تركيا ستنعقد في أفريقيا في مكان وموعد سيتم تحديدهما بعد مشاورات.

جيم– الاجتماع الثالث لكل من كبار المسؤولين والوزراء لأفريقيا–أمريكا الجنوبية، ملابو، غينيا الاستوائية، من 22 إلى 25 نوفمبر 2011:

11. يشار إلى أن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، خلال دورتها الأخيرة في ملابو، غينيا الاستوائية، قررت أن تنعقد القمة الثالثة لأفريقيا–أمريكا الجنوبية في ملابو، غينيا الاستوائية، في الفصل الأخير من 2011، بدلا من ليبيا التي كان من المقرر أن تعقدها. ويرجع القرار إلى سببين:

أولا، كان الوضع السائد في ليبيا يجعل من الصعب عليها أن تستضيف اجتماعا بهذا الحجم في المستقبل القريب، وثانيا، لضمان انعقاد القمة في 2011 كما كان مقررا خلال القمة الثانية.

12. عرضيا، خلال اجتماعي فريق التنسيق على مستوى الوزراء وكبار المسؤولين اللذين انعقدا في نيويورك، على هامش الجمعية العامة، من 19 إلى 24 سبتمبر 2011، على التوالي، حيث قدمت غينيا الاستوائية عرضا باستضافة القمة من 22 إلى 26 نوفمبر 2011، طلب جانب أمريكا الجنوبية أن يتاح له وقت كاف لمشاورة عضويته الكاملة بغية التثبت من استعدادها للقمة في المواعيد المذكورة. وعقب المشاورات الواجبة، أبلغ غينيا الاستوائية ومفوضية الاتحاد الأفريقي، من خلال منسقه، البرازيل، بضرورة تأجيل القمة حتى 2012، مع إمكانية انعقاد اجتماعي كبار المسؤولين في 2011 كما كان مقررا.

13. وتبعا لذلك، انعقد اجتماعا كبار المسؤولين والوزراء في ملابو، غينيا الاستوائية، يومي 22 و23، ويومي 24 و25 نوفمبر 2011 على التوالي. كان اجتماعا ملابو ناجحين، وقدما اقتراحات مفيدة، بما فيها النظام الأساسي للجنة العمل الرئاسية والأمانة العامة، وكذلك إنشاء لجنة عمل مخصصة حول تمويل أنشطة منتدى التعاون أفريقيا–أمريكا الجنوبية، التي من شأنها أن تسهل تنفيذ المشاريع والبرامج المحددة التي سيتم تقديمها إلى القمة المقرر عقدها يومي 15 و16 مايو 2012.

التوصيات:

1) توجيه الطلب إلى الجانب الأفريقي وجانب أمريكا الجنوبية لاتخاذ الإجراءات لتنفيذ المشاريع ذات الأولوية الواردة في خطة التنفيذ المعتمدة في سبتمبر 2010، ولتسهيل نجاح الشراكة؛
2) الترحيب بإنشاء فريق عمل مختص بشأن تمويل أنشطة أفريقيا– أمريكا الجنوبية وإبراز أهمية العمل الواجب القيام به من قبل هذا الهيكل مع المضي بالشراكة إلى الأمام ومناشدة الجانب الأفريقي الاضطلاع بدور فعال وبناء في هذه العملية.
3) الإحاطة علماً بقرار عقد القمة الثالثة لأفريقيا–أمريكا الجنوبية يومي 15 و16 مايو 2012 في ملابو، غينيا الاستوائية، ودعوة كلا الجانبين إلى القيام بالتحضيرات المناسبة لضمان نجاح القمة.

دال– <u>التحضير للمنتدى الثاني لأفريقيا– كوريا الجنوبية:</u>

14. تم تأجيل اجتماع كبار المسؤولين بين أفريقيا وكوريا مرتين ولم يتسن عقده كما كان مقررا في 2011. وقد تم التأجيل بناء على طلب من الجانب الكوري. ويُتوقع أن ينعقد الاجتماع في الفصل الأول من 2012، في أديس أبابا، بغية التحضير للمنتدى الثاني لأفريقيا–كوريا الجنوبية، في 18 أكتوبر 2012.

التوصية:

1) توجيه الطلب إلى اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف التابعة للجنة الممثلين الدائمين ومفوضية الاتحاد الأفريقي للإسراع بوتيرة التحضيرات بغية ضمان نجاح اجتماع كبار المسؤولين في الفصل الأول من 2012، وكذلك المنتدى الثاني لكوريا–أفريقيا في سيول، في 18 أكتوبر 2012.

هاء– استكمال تقييم الاستعراض الشامل والدراسة حول المكاتب التمثيلية للاتحاد الأفريقي

15.حسبما أوصى به المجلس التنفيذي وطبقا للمقرر EX.CL/DEC.646(XIX) المعتمد في ملابو في يونيو 2011، بحثت اللجنة الفرعية والمفوضية الدراستين وقدمتا التوصيات المناسبة المرفقة في الملحقين 1 و2 لبحثها من قبل لجنة الممثلين الدائمين.

واو– **<u>الخاتمة:</u>**

16. كما يمكن إدراكه مما سبق، فمن الواضح أنه أحيل إلى نظر اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف التابعة للجنة الممثلين الدائمين تنفيذ مختلف البرامج والأنشطة الرامية إلى صياغة علاقات أعمق مع شركاء الاتحاد الأفريقي. وفي إطار جميع هذه الجهود، تعاونت المفوضية تعاونا كاملا مع اللجنة الفرعية، التي أعربت عن تقديرها لذلك.

–

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/687 (XX)ii
ANNEX.1

تقرير عن الاستعراض

الشامل للشراكة الاستراتيجية لأفريقيا

—

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي
UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

P. O. Box 3243, Addis Ababa, ETHIOPIA Tel.: (251-11) 5525849 Fax: (251-11) 5525855
Website: www.africa-union.org

Rev. 2.2

النسخة المنقحة في 11 نوفمبر 2011

EX.CL/687 (XX)ii
ANNEX.1

تقييم الاستعراض الشامل للشراكة الاستراتيجية لأفريقيا

مع الأجزاء الأخرى من العالم

أولا– مقدمة:

1. يود المجلس التنفيذي أن يذكّر بأنه خلال دورته العادية الثانية عشرة المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا في يناير 2008، قدمت المفوضية تقريرا شاملا (الوثيقة EX.CL/374(XI)) عن العدد المتزايد للترتيبات الخاصة بشراكات أفريقيا. وبعد النظر على النحو المناسب في التقرير، أصدر المجلس المقرر EX.CL/DEC.397(XII) الذي، من جملة أمور أخرى:

"**يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي متابعة هذه العملية والقيام باستعراض شامل لجميع الشراكات القائمة من أجل التنفيذ الفعال للاستراتيجيات وخطط العمل المتفق عليها بين أفريقيا وشركائها الدوليين، وترشيد عدد القمم وتحديد معايير مثل هذه الشراكات لضمان الاتساق بين هذه الشراكات وداخلها وتقديم التوصيات الضرورية إلى المجلس والمؤتمر".

"**يطلب أيضا** من لجنة الممثلين الدائمين تقديم توصياتها حول الاستعراض المذكور أعلاه قبل الشروع في أية شراكات استراتيجية جديدة".

2. تنفيذا لمقرر المجلس، أجرت المفوضية دراسة تناولت كافة جوانب الشراكات الاستراتيجية لأفريقيا في سياق النموذج الإنمائي الجديد. وعليه، قامت اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف ولجنة الممثلين الدائمين ببحث الدراسة. وتم تقديم تقرير أولي إلى المجلس خلال دورة سرت في يونيو/يوليو 2009. بعد الإشادة بالعمل الذي قامت به المفوضية واللجنة الفرعية ولجنة الممثلين الدائمين، طلب المجلس منهم استكمال العمل حول الدراسة وتقديم التوصيات النهائية لبحثها.

3. بغية استكمال الدراسة، تم إيلاء الاهتمام الواجب لمداولات لجنة الممثلين الدائمين خلال دورتها في يناير 2010. وأصدر المجلس التنفيذي المقرر EX.CL/Dec.527(XVI) يطلب فيه من المفوضية ومن اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف تعميق الدراسة. وتنفيذا لمقرر المجلس، تم إعداد هذا التقرير.

ثانيا– <u>السمات الرئيسية للدراسة:</u>

4. لتسهيل بحث الدراسة، فيما يلي ملخص موجز للدراسة التي قامت بها المفوضية. تشمل الدراسة خمسة عشر (15) قسما هي:

1) المقدمة

2) الهدف من الشراكة الاستراتيجية

3) النيباد: مثال على الشراكة الاستراتيجية

4) تعريف الشراكة الاستراتيجية لأفريقيا

5) المبادئ التي تحكم الشراكات

6) عناصر الشراكة الاستراتيجية

7) إطار الشراكة الاستراتيجية

8) الشراكة بين القارات

9) القمم بين القارة والبلدان

10) العلاقات المقامة خارج الإطار القاري

11) الشراكات المتوقعة

12) الشراكات بين المؤسسات

13) هيكل المشاركة في قمم الشراكة

14) التوصيات وطريق المضي قدما

15) الخاتمة

5. بعد تقديم المواضيع التي تناولتها الدراسة، قدمت المفوضية بعض الأفكار عن هدف برامج الشراكة الاستراتيجية لأفريقيا. وأشارت الدراسة إلى وضع التنمية في أفريقيا مقارنة ببقية العالم وخاصة آسيا حيث كانت بعض البلدان في نفس مستوى التنمية مع عدة بلدان أفريقية في الستينيات غير أنها أصبحت متقدمة فيما ظلت أفريقيا متخلفة.

6. أشارت الدراسة إلى حاجة أفريقيا إلى أن تصبح متقدمة في عالم العولمة الذي يتطلب منها (أفريقيا) أن تكون قادرة على التنافس على الصعيدين الإقليمي والدولي معا. واختتمت أنه لتصبح أفريقيا متقدمة، يجب أن تقيم علاقة مع شركائها من الشمال والجنوب حتى تتجاوز نطاق نظام "المساعدة" إلى "نظام الشراكة"، شراكة تكون عبارة عن علاقة مبنية على الإثراء المتبادل والمساواة ويكون فيها كل شريك على دراية كاملة بحقوقه وواجباته ومسؤولياته، وتكون أيضا مبنية على الالتزامات المتبادلة.

7. في الدراسة، رأت المفوضية أن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا مثال جيد للشراكة الاستراتيجية– الشراكة بين أفريقيا والشركاء الإنمائيين، الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والشراكة بين أفريقيا والآخرين، حيث تحتل فيها أولويات أفريقيا الصدارة.

8. اختتمت الدراسة هذا القسم بالإشارة إلى أنه يمكن القول عن شراكة ما إنها استراتيجية إذا كانت مبنية على أهداف محددة مع نتائج محددة مسبقا تعود فائدتها على جميع الأطراف المعنية. وتستلزم التخطيط الاستراتيجي المستند إلى الأولويات المحددة بشكل مشترك إلى جانب ضرورة تحديد معايير التنفيذ والمتابعة والرصد والتقييم.

تحديد الشراكات الاستراتيجية لأفريقيا:

9. عند تحديد الشراكات الاستراتيجية لأفريقيا، أكدت الدراسة على أنه هناك حاجة إلى وضع المبادئ التي ستوجه شراكات أفريقيا مع الآخرين. وفي هذا الصدد، أشارت إلى العمل الذي قام به فريق العمل المكون من الخبراء الأفريقيين من القطاعين العام الخاص، ومؤسسات البحث ومؤسسات الشركاء الإنمائيين الذي اجتمع في أديس أبابا من 11 إلى 13 سبتمبر 2006 والذي أصبح تقريره فيما بعد أساس التقرير الذي قدمته المفوضية إلى المجلس.

10. ركّز التقرير على العلاقة مع ثلاثة قوى ناشئة هي البرازيل والصين والهند واقترح أن توجه العناصر الرئيسية التالية العلاقة الناشئة بين هذه البلدان والنظام العالمي. وتشمل هذه المبادئ ما يلي:

1) يجب أن تكون علاقة أفريقيا مع القوى الناشئة علاقة شراكة حقيقية ومتساوية مبنية على الثقة والمنفعة المتبادلة، وليست شراكة بين مانح ومتلق.

2) ينبغي أن يكون النهج الذي تقوم عليه الشراكة نهجا للتنمية المشتركة يركز على الإنسان ويوافق فيه الطرفان على تسخير مواردهما وأصولهما للمصالح المشتركة.

3) يجب أن تواجه أفريقيا القوى الناشئة كقارة موحدة.

4) ينبغي أن تكون هذه الشراكات الاستراتيجية متمشية مع الرؤية الواضحة والاستراتيجية الإنمائية للاتحاد الأفريقي، مع إيلاء اهتمام خاص للتعجيل بالتصنيع وتطوير البنية التحتية وإعداد وامتلاك التكنولوجيات والمهارات وتنمية رأس المال البشري، وهذه المبادئ كلها واردة في الخطة الاستراتيجية للمفوضية وبرنامج النيباد للاتحاد الأفريقي.

11. اقترح التقرير أيضا أنه:

- ينبغي إشراك القطاع الخاص في عملية الشراكة لأفريقيا.
- هناك حاجة إلى احترام مبادئ التفريع والتكامل واعتماد نهج محدد، قابل للقياس والتنفيذ، ملائم ومحدد زمنيا.
- اعتماد نموذج تنفيذ وإدارة يتضمن نمطا ينص على: (أ) بيان سياسي يشمل المبادئ العامة للشراكة؛ (ب) خطة عمل تشير بوضوح إلى الأنشطة القابلة للقياس والقياس الكمي وآلية تنفيذ ورصد وتقييم.

12. أشارت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن عمل الخبراء المذكور أعلاه ارتكز على البلدان الناشئة– البرازيل، الصين والهند، كان بالإمكان تطبيق التوصيات على جميع شركاء أفريقيا، كما تم تطبيق المبادئ والآليات الموصى بها على جميع الشركاء.

المبادئ/العناصر التي تحكم الشراكات الاستراتيجية:

13. سعت الدراسة، من الفقرة 27 إلى الفقرة 32، إلى تحديد عناصر الشراكة الاستراتيجية. وافترضت أن شراكات أفريقيا يجب أن تسهّل تنمية القارة وتقر بأنه ليس هناك شراكة مثالية نظرا لأن كافة الشركاء يقيمون هذه الشراكات لجني فوائد منها (الشراكة مع أفريقيا). وذكرت أن أية شراكة استراتيجية ينبغي أن تشمل عملية التعاون مع الآخرين لأغراض محددة وأن تكون جسرا يسهّل الأنشطة المشتركة الرامية إلى تحقيق أهداف معينة، ويساهم في النهوض بأصول الشركاء لما يعود بالمنفعة على جميع الأطراف.

14. أوصت الدراسة على وجه التحديد بالمبادئ/العناصر التالية لتحقيق شراكة ناجحة:

1) يجب أن يستند اختيار الشريك إلى قدرته على دعم أفريقيا في تحقيق أهدافها الإنمائية.

2) يجب أن تضيف الشراكة أيضا قيمة لجهود أفريقيا الإنمائية.

3) ينبغي أن يُصمم إطار الشراكة القارية كشبكة متكافلة ومتكاملة أي يجب أن يكون هناك تآزر فيما بين العلاقات.

4) يجب أن يقوم تقدير الفوائد (من الشراكة) على عنصر قصير وطويل الأمد مع التركيز على الابتكار وتوسيع الموارد الفنية والعملية وتعزيز الإمكانيات.

5) يجب أن تكون الشراكة، بالضرورة، شراكة متطورة وديناميةخاضعة للتعديل والتحسين بغية تحقيق الأهداف المحددة.

6) ينبغي وضع آلية متابعة فعالة لرصد وتقييم تنفيذ الشراكات بشكل وثيق.

7) يجب أن تركز الشراكات على بناء القدرات من أجل الاعتماد على الذات في أفريقيا.

8) يتعين على الشركاء دعم خطة عمل الاتحاد الأفريقي/النيباد لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا.

9) عند إقامة شراكة ما، لُوحظ أن الشراكات أُقيمت في الماضي على أساس نهج من منظور الشريك. وفي هذا الصدد، تمت التوصية بأن تُقام أية شراكة مستقبلية على أساس قرار من الأجهزة التنفيذية للاتحاد الأفريقي.

(ج) فئات/أطر الشراكات الاستراتيجية لأفريقيا:

15. يتمثل أحد أهم عناصر الدراسة في تصنيف شراكات أفريقيا في أربع مجموعات رئيسية هي:

- الشراكات فيما بين القارات حيث تكون الشراكة بين أفريقيا وقارة أخرى. ويشمل ذلك الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، وأفريقيا–أمريكا الجنوبية، أفريقيا– العالم العربي وأفريقيا–آسيا.
- الشراكات بين القارة وفرادى البلدان وتشمل: أفريقيا–الصين، أفريقيا–الهند، أفريقيا–تركيا، أفريقيا– اليابان (تيكاد)، قانون النمو والفرص في أفريقيا (مع أمريكا)، وأفريقيا–فرنسا.
- الشراكات الجديدة وتشمل الشراكة والأفريقية–الكاريبية والشراكات المتوقعة مثل الشراكة مع إيران.

- التعاون المؤسسي مع منظمة الدول الأمريكية، منظمة المؤتمر الإسلامي، الكومنويلث والمنظمة الدولية للفرنكوفونية.

16. توفر الدراسة التي أجرتها المفوضية تفاصيل حول كل فئة وتسلط الضوء على المشاكل التي تواجهها والجوانب الإجابية والتغييرات التي يتعين القيام بها. كما قدمت المفوضية عدة مقترحات وتوصيات في الدراسة وخاصة تلك المتعلقة بتصنيف الشراكات الاستراتيجية لأفريقيا في فئات.

(د) التوصيات وطريق المضي قدما حسبما اقترحته الدراسة:

17. يجب التأكيد على أن المفوضية اختتمت الدراسة بتقديم توصيات محددة واقتراح طريق المضي قدما. وشمل ذلك المبادئ التوجيهية للشراكات؛ نموذج التنفيذ والإدارة؛ إطار الالتزام؛ هيكل مختص داخل المفوضية لإدارة الشراكات؛ معايير المشاركة في القمم؛ تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء والمفوضية لإدارة الشراكات؛ ملكية الشراكات وجعلها تركز على الشعوب؛ ومعدل تنفيذ خطط العمل ونتائجها. ترد جميع هذه النقاط في الفقرات من 131 إلى 147 من الدراسة التي تستحق الإشادة لدقتها.

ثالثا- <u>نتائج بحث تقرير المفوضية من قبل اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف ولجنة الممثلين الدائمين:</u>

18. عند إعادة النظر في الدراسة، شكلت اللجنة الفرعية فريق عمل يضم خمسة أعضاء للقيام بتحليل عميق للدراسة وتقديم توصياته إلى اللجنة الفرعية. اجتمع فريق العمل، تحت رئاسة سعادة سفير ناميبيا، السيد ويلفريد إيمفولا، عدة مرات بمساعدة المفوضية. وأُعيد بعد ذلك تشكيل فريق العمل ليضم ستة أعضاء تحت رئاسة سعادة سفير سيراليون، السيد

أندرو بنجالي. وقدم ملاحظاته وتوصياته إلى اللجنة الفرعية التي قدمت بدورها توصيات أولية إلى لجنة الممثلين الدائمين بعد سلسلة من المناقشات.

19. أشاد كل من فريق العمل واللجنة الفرعية ولجنة الممثلين الدائمين بالمفوضية على جودة العمل والتفاصيل وتغطية الدراسة وأعربوا عن دعمهم للنتائج المتوصل إليها والتوصيات المقدمة. ومع ذلك، اقترحوا عددا من التغييرات التي يجب إجراؤها على الدراسة بغية تعزيز جودتها وفائدتها.

20. تشمل بعض هذه التغييرات ما يلي:

(1) لا ينبغي اعتبار النيباد جزءًا من الشراكات الاستراتيجية فيما يخص الشراكات مع بعض القارات أو البلدان لأنه برنامج أفريقي لتنمية أفريقيا وتم دمجه في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي.

(2) هناك شراكتان تم تصنيفهما في الدراسة كشراكات مستقبلية يجب تصنيفهما كشراكتين قائمتين بالفعل وهما:

- الشراكة بين أفريقيا والعالم العربي (قمة التعاون الأفريقية–العربية).
- منتدى كوريا– أفريقيا.

(3) لا ينبغي أن تتناول الدراسة الشراكات أو العلاقات فيما بين المؤسسات مثل تلك القائمة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وأمانة المؤتمر الإسلامي، والكومنويلث والفرنكوفونية لأنها ترتيبات مؤسسية عموما أقامتها المفوضية مع شركائها.

(4) يجب توضيح معايير إنشاء الشراكات بشكل أكبر وإضافة معايير إلى تلك التي اقترحتها المفوضية في الدراسة. وفي هذا الصدد، اقترح فريق العمل المذكور أعلاه مبادئ توجيهية/عناصر ومعايير إضافية.

(5) يجب تقديم توصيات واضحة ومحددة حول وضع الشراكات القائمة فيما يخص إمكانية وكيفية إبقائها أو تعديلها أو إلغائها تماما.

(6) لا يتعين بحث إقامة شراكات جديدة إلا بعد استكمال الدراسة واعتماد توصياتها بما في ذلك معايير التعاون مع الشركاء.

(7) يجب أن تتضمن الدراسة أرقاما وإحصائيات تشير إلى آثار الشراكات على تنمية أفريقيا.

21. وافقت المفوضية تماما على هذه الملاحظات. غير أنها لاحظت، فيما يخص التوصية الأخيرة، أنه لا يمكن توفير الإحصائيات إلا من قبل الدول الأعضاء نظرا لكون معظم المشاريع والأنشطة تتم بين الشركاء وفرادى البلدان. لم تتلقى المفوضية أية ردود إجابية على الطلب الذي وجهته إلى الدول الأعضاء لتقديم مثل هذه التحاليل.

22. في السنوات الأخيرة، أكدت كل من لجنة الممثلين الدائمين واللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف والمفوضية بشدة على البعد القاري للشراكات الاستراتيجية لأفريقيا. وقد قدم عدة شركاء مقترحات ذات محتوى ثنائي عموما تم تعديلها لتركز أساسا على الإطار القاري وكأمثلة على ذلك منتدى أفريقيا–تركيا والشراكة بين أفريقيا–كوريا.

23. عند استكمال عملها حول الدراسة وتقديم التوصيات، ركّزت اللجنة الفرعية ولجنة الممثلين الدائمين بحثها على النطاقات التالية:

- تقييم موجز للنتائج العملية لكل شراكة.
- معايير إقامة الشراكات الاستراتيجية بين أفريقيا والأجزاء الأخرى من العالم.
- عملية إقامة شراكة مستقبلية.
- تحيل آثار الشراكات
- التوصيات

24. فيما يلي ملخص عن استنتاجات اللجنة الفرعية:

ألف– تقييم/النتائج العملية لكل شراكة:

25. استنادا إلى الفقرات من 33 إلى 119 من الدراسة تحت عنوان "إطار الشراكات الاستراتيجية لأفريقيا"، تم تقديم التقييمات التالية:

ألف–1 الشراكات بين القارات:

أ) الشراكة بين أفريقيا–الاتحاد الأوروبي:

1) تعتبر الشراكة بين أفريقيا–الاتحاد الأوروبي شكلا تقليديا للشراكات التي دامت مدة طويلة من الزمن والتي يجب تعزيزها. غير أنه هناك حاجة إلى ترشيدها حتى يجني الجانبان أقصى الفوائد ويضفيان الدينامية على الشراكة.

2) الحاجة إلى تحسين آلية المتابعة وخاصة عملية الترويكا بغية تعزيز المشاركة الكاملة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وجعل المشاركة والرئاسة المشتركة لمجموعة الخبراء المشتركة أكثر تمثيلا جغرافيا وشمولا من الجانب الأفريقي من أجل ملكية أكبر.

3) الحاجة إلى تصميم آلية في عملية التنسيق تُشرك اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف التابعة للجنة الممثلين الدائمين في تنفيذ الاستراتيجية المشتركة بين أفريقيا–الاتحاد الأوروبي.

4) تحتاج أفريقيا إلى تخصيص موارد مالية لتنفيذ الاستراتيجية المشتركة بين أفريقيا–الاتحاد الأوروبي.

5) لا تتم غالبا ترجمة الالتزامات السياسية للاتحاد الأوروبي في الوقت المحدد إلى مشاريع قابلة للتمويل مصرفيا باستثناء في مجال السلم والأمن.

6) من الضروري أن تتحلى الدول الأعضاء الأفريقية بإرادة سياسية أكبر من خلال ضمان توفير الموارد المالية لخبرائها لحضور اجتماعات الخبراء المشتركة.

7) يجب أن تكون هذه الشراكة متمشية مع أو مستجيبة للإصلاحات المؤسسية الجارية في الاتحاد الأوروبي بعد اعتماد معاهدة لشبونة.

8) من الضروري أن تكون أفريقيا استباقية في تحديد مشاريعها الإنمائية ذات الأولوية في سياق إعداد مشروع خطة عمل أفريقيا–الاتحاد الأوروبي القادمة.

9) يُوصى باستمرار هذه الشراكة وتعزيزها.

ب)الشراكة بين أفريقيا والعالم العربي:

26. على الرغم من وجود مشاكل سياسية أثرت سلبا على تنفيذ الشراكة التي أُقيمت منذ 1977، تم تعزيز الشراكة التي تتضمن مجالات تعاون واسعة وهي لا تزال جارية. وتم عقد بعض الاجتماعات في السابق في إطار هذه الشراكة بما في ذلك القمة الأولى في 1977:

1) بغية إعادة إطلاق الشراكة، عُقدت القمة الأفريقية–العربية الثانية في سرت، ليبيا في 2010 بموجب المقرر الصادر عن المؤتمر خلال دورة يناير 2009 في أديس أبابا وحسبما اتفقت عليه كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

2) كنتيجة لهذه القمة الثانية، تم وضع آليات المتابعة الضرورية بما في ذلك استراتيجية الشراكة الأفريقية–العربية وخطة العمل المشتركة 2011–2016.

3) هناك حاجة إلى إعادة تجديد الالتزامات من الجانبين نحو التنفيذ الملموس لخطة العمل.

4) يُوصى بإشراك آليات الاتحاد الأفريقي مثل اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف من أجل التنفيذ والمتابعة المناسبين.

ج) قمة أفريقيا– أمريكا الجنوبية:

1) تعتبر قمة أفريقيا–أمريكا الجنوبية جديدة نسبيا وهي قد بدأت تزداد زخما غير أنه لم يتم تحقيق الكثير وهناك مساع لوضع الآليات الضرورية التي ستضمن التنفيذ الفعال للعملية.

2) تميل هذه الشراكة نحو التضامن السياسي ربما نظرا للخلفية التاريخية التي يتقاسمها الجانبان. وتحتاج أفريقيا إلى تحديد مصالحها الرئيسية والمضي قدما بالشراكة نحو الاستدامة الاقتصادية.

3) الحاجة إلى توضيح المسائل العالقة مثل دور ومهام اللجنة الرئاسية الاستراتيجية، والأمانة الدائمة وأمينها التنفيذي وعلاقات عملها مع هياكل قمة أفريقيا–أمريكا الجنوبية القائمة.

4) الحاجة إلى تنسيق الشراكة وبرمجة الأحداث بشكل مناسب من خلال مؤسسات قمة أفريقيا–أمريكا الجنوبية.

5) الحاجة إلى تحديد آلية تمويل مشاريع/برامج الشراكة بغية تحقيق نتائج ملموسة. وفي هذا الصدد، اقترحت مفوضية الاتحاد الأفريقي آلية تمويل. وكُلف فريق عمل بدراستها وتقديم تقرير إلى قمة أفريقيا– أمريكيا الجنوبية.

6) يُوصى بعقد القمم كل 3 سنوات عوضا عن سنتين (2).

7) هناك حاجة إلى تآزر ومواءمة أكبر بين السفراء الأفريقيين في البرازيل وكاراكاس ولجنة الممثلين الدائمين في أديس أبابا.

8) يُوصى بالاستمرار في هذه الشراكة.

د) مؤتمر أفريقيا–المنظمات الإقليمية الفرعية الآسيوية:

1) سيتطلب مؤتمر أفريقيا– المنظمات الإقليمية الفرعية الآسيوية المعروف الآن بالشراكة الاستراتيجية الجديدة بين أفريقيا–آسيا، هيكلا صلبا إذا أُريد لها أن تلعب دورا هاما في تسهيل التعاون بين المنطقتين. حاليا، لم يتم إحراز تقدم ملموس في تجسيد هذه الشراكة.

2) تم إنشاء هذه الشراكة خارج هياكل الاتحاد الأفريقي.

3) استنادا إلى ما سبق، هناك حاجة إلى تقييم هذه العملية فيما يخص استدامتها وإعادة إحيائها أو احتمال تنزيلها إلى اجتماع وزاري.

4) لا يُوصى بالاستمرار في هذه الشراكة في شكلها الحالي.

<u>ألف–2 القمم بين القارة والبلدان:</u>

أ) الشراكة بين أفريقيا–الهند:

1) تمتلك الشراكة بين أفريقيا–الهند إمكانيات لتتوسع وتتحول إلى شراكة فعالة.

2) بإمكان الالتزامات التي تمت في إطار الشراكة أن تعود بفوائد ملموسة على شعوب الجانبين ويجب تنفيذها بصورة كاملة نظرا لكونها مدعومة بمشاريع ملموسة وتمويل مخصص.

3) احترمت هذه الشراكة بصدق رغبات الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بمبادئ الشراكة بين القارة والبلد.

4) يُوصى بالاستمرار في هذه الشراكة.

ب) الشراكة بين أفريقيا–تركيا:

1) تمتلك الشراكة بين أفريقيا–تركيا إمكانيات ضخمة لكن هناك حاجة إلى زيادة معدل ونطاق تنفيذها لأنه حتى الآن لم يتم إحراز أي تقدم يذكر فيما يخص تنفيذ اتفاقات إسطنبول.

2) فيما يخص مشاركة الدول الأعضاء، يجب أن تمتثل هذه الشراكة بشكل صارم لشكل بانجول.

3) يُوصى بالاستمرار في هذه الشراكة.

ج) أهم النقاط الخاصة بالشراكات بين القارة والبلدان:

27. لُوحظ أنه ينبغي توضيح الشراكات بين القارة والبلدان وتحديد أولوياتها وترتيبها طبقا للاحتياجات الإنمائية لأفريقيا. وثانيا، يجب إيلاء أهمية لمصلحة أفريقيا الرئيسية عند اتخاذ قرار بشأن أية شراكة. ثالثا، ينبغي إنشاء الشراكات على أساس الحجم الاقتصادي للشريك والميزة النسبية والقيمة المضافة للأجندة الإنمائية لأفريقيا.

28. علاوة على ذلك، من الضروري تحديد المستويات التي يجب أن تقوم عليها مثل هذه الشراكات. ويُقترح ألا تكون جميع الشراكات بالضرورة على مستوى رؤساء الدول والحكومات. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون الالتزام مع منطقة ما على مستوى شراكة.

ألف–3 العلاقات التي تقام خارج الإطار القاري: أفريقيا–الصين (منتدى التعاون بين أفريقيا–الصين)، أفريقيا– اليابان (تيكاد)، أفريقيا– الولايات المتحدة (قانون النمو والفرص في أفريقيا)، وأفريقيا–فرنسا

29. تم التوصل إلى النتائج وتقديم التوصيات التالية:

أ) منتدى التعاون بين أفريقيا–الصين:

1) يعتبر المنتدى شراكة قوية تم الشروع فيها منذ زمن طويل. وهي تسير بشكل جيد وتمتلك إمكانية تحقيق فوائد ملموسة للجانبين.

2) في مجالات عديدة، حققت الشراكة بعض النتائج الملموسة عادت بالفائدة على أفريقيا رغم أن هذه الأخيرة تحتاج إلى استخدام الشراكة إلى أقصى حد فيما يتعلق بإمكانيات السوق المتوفرة وفرص الأعمال التجارية.

3) الحاجة إلى التوصل إلى شكل مناسب وثابت للمشاركة نظرا للفرص الكبيرة التي تمنحها الشراكة، وذلك لضمان إشراك جميع الدول الأعضاء في العملية التحضيرية.

4) يجب تعزيز دور كل من المفوضية ولجنة الممثلين الدائمين طبقا للمقرر EX.CL/Dec.532(XVI) وحسبما تم الاتفاق عليه في شرم الشيخ، مصر خلال المؤتمر الوزاري الرابع لمنتدى التعاون بين أفريقيا–الصين في 2009. وفي هذا الصدد، لُوحظ أنه تم قبول المفوضية في المنتدى كعضو كامل وليس مراقب فقط خلال اجتماع كبار المسؤولين المنعقد في هاجزهو، الصين يومي 26 و27 أكتوبر 2011.

5) يُوصى باستمرار الشراكة مع البلدان التي لديها علاقة مع الصين كما جرت عليه الممارسة.

6) يجب مواءمة أهداف هذه الشراكة مع الأهداف الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي.

7) هناك حاجة إلى تآزر ومواءمة أكبر بين السفراء الأفريقيين في بيجين ولجنة الممثلين الدائمين في أديس أبابا.

ب) عملية مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية أفريقيا (تيكاد):

1) تمتلك عملية مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية أفريقيا إمكانيات قوية يجب تخصيصها رغم أن شكل العملية مختلف نظرا لأصله.

2) الحاجة إلى أن تقوم كل من المفوضية ولجنة الممثلين الدائمين بدور تنسيقي ليس عند اقتراب اجتماعات تيكاد فحسب ولكن أيضا في جميع أنشطة التعاون.

3) يجب أن تحدد متطلبات أفريقيا ذات الأولوية من الأفريقيين أنفسهم بدلا من أن تمليها المفاهيم الخارجية لاحتياجات وأولويات أفريقيا. وفي هذا الصدد، يجب أن يعد الاتحاد الأفريقي ومفوضيته مواقف واضحة حول كيفية تسهيل تحويل العملية ومناقشة الآفاق المستقبلية مع اليابانيين. وسيساعد قبول الاتحاد الأفريقي كمنظم مشارك بشكل كبير في تحقيق ذلك.

4) يُوصى بأن تصبح عملية تيكاد ترتيبا رسميا للتعاون بالنسبة للاتحاد الأفريقي. 5) هناك حاجة إلى تآزر ومواءمة أكبر بين السفراء الأفريقيين في طوكيو ولجنة الممثلين الدائمين في أديس أبابا.

ج) أفريقيا– الولايات المتحدة (قانون النمو والفرص في أفريقيا):

1) يركز قانون النمو والفرص في أفريقيا على التجارة. وعليه، فهو لا يعتبر شراكة في حد ذاته.

2) مع ذلك، هناك حاجة إلى أن تستفيد أفريقيا من الفرص التي تمنحها الشراكة.

3) أخذا في الاعتبار أن هذا التعاون يحكمه عقد من الكونغرس الأمريكي ونظرا لطبيعته الثنائية، فإن الدور التنسيقي للاتحاد الأفريقي في هذه العملية ليس واضحا. وعليه، ينبغي أن لا يُنظر إلى هذا التعاون في سياق الشراكات الاستراتيجية لأفريقيا.

4) في الحقيقة، يتعين على الاتحاد الأفريقي إقامة شراكة مناسبة مع الولايات المتحدة الأمريكية تعكسي الالتزام الاستراتيجي الجاري بين الجانبين بما في ذلك قانون النمو والفرص في أفريقيا.

د) قمة أفريقيا–فرنسا:

30. تعتبر قمة أفريقيا –فرنسا حوارا سياسيا أكثر منها شراكة اقتصادية. وهي ليست جزءًا من شراكات الاتحاد الأفريقي. وبناءًا على ذلك، لا يجب معالجتها في إطار عملية الاتحاد الأفريقي. وبذلك، يمكن تفادي حالات ترتقي فيها منظمات مماثلة ذات نفس الخلفية والغرض مثل الكومنويلث و"الفرنكوفونية"، إلى نفس الوضع.

ألف–4 تقييم الشراكات التي أُعيد تصنيفها:

منتدى كوريا–أفريقيا:

1) بدأت الشراكة بين كوريا–أفريقيا بالفعل خلال القمة التي عُقدت في نوفمبر 2006 لكنها لم تحترم بشكل صارم إطار الاتحاد الأفريقي.

2) تمت مراجعة هذه الشراكة ومواءمتها مع الشراكات الحالية الجارية فيما يخص طبيعتها الدولية/المتعددة الأطراف وشكل المشاركة ودور مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف.

3) عُقد المنتدى الثاني (23–25 نوفمبر 2009) في إطار الشكل الجديد وبالمشاركة الكاملة للجنة الممثلين الدائمين واللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف والمفوضية.

4) عُقد اجتماع لكبار المسؤولين يوم 2 ديسمبر 2010 في أديس أبابا. وكان الهدف منه هو إعداد مشروع خطة تنفيذ من خلال تحديد المشاريع الملموسة.

5) نظرا لانقضاء فترة زمنية طويلة، يحتاج الجانبان إلى إعادة تأكيد التزاماتهما المتعهد بها في 2009.

6) يحمل هذا المنتدى في طياته فوائد متبادلة للجانبين وينبغي الاستمرار فيه بحرص شديد.

ألف–5 الشراكات المستقبلية:

الشراكة بين أفريقيا–الكاريبي:

31. هناك بعض اللبس بشأن خلفية وتطور هذه الشراكة لكونها تتعلق بالمهجر. ويُوصى بالمزيد من العمل الاستكشافي حول إمكانيات هذه الشراكة.

32. لُوحظ وجود عدد من الشراكات الإضافية يمكن النظر فيها على أساس نتائج الدراسة حول الاستعراض الشامل للشراكات مع الأجزاء الأخرى من العالم. ويمكن أن يشمل ذلك المنتدى المقترح بين أفريقيا–إيران والشراكة بين أفريقيا–أستراليا من جملة أمور أخرى. غير أنّ بحث هذه الشراكات يحتاج إلى اعتماد هذه التوصيات من قبل المجلس التنفيذي والمؤتمر. يجب استخدام المبادئ والمعايير الجديدة لتقييم اقتراح الطلبات الجديدة لشراكات جديدة مع أفريقيا.

رابعا– معايير إقامة شراكات استراتيجية بين أفريقيا والأجزاء الأخرى من العالم:

33. أخذا في الاعتبار المبادئ/ العناصر الواردة في الفقرة 14 أعلاه، يُوصى بأن تقوم الشراكات الاستراتيجية لأفريقيا على أساس معايير محددة مسبقا تشمل ما يلي:

1) ينبغي أن تقوم الشراكة على أهداف محددة تحقق نتائج محددة مسبقا تعود بالفائدة على جميع الأطراف المعنية.

2) لا ينبغي أن تغطي جميع الشراكات الاستراتيجية نفس مجالات التعاون ويجب أن تكون محددة تأخذ في الاعتبار قوة الشريك المعني.

3) يجب أن تكون عبارة عن تعاون حقيقي ومتكافئ مبني على الثقة والمصلحة المتبادلتين وليس على العلاقة بين المانح والمتلقي. وفي هذا الصدد، يجب أن يكون التعاون قائما على الطلب.

4) يجب أن تكون متمشية مع الرؤية المحددة بوضوح والاستراتيجية الإنمائية للاتحاد الأفريقي.

5) يجب أن تحترم مبدأ التكامل وتعتمد نهجا محددا، قابلا للقياس والتنفيذ، ملائما و محددا زمنيا.

6) يجب أن تشرك القطاع الخاص من الجانبين بغية لعب دور هام في عملية تصنيع أفريقيا كأساس لتنميتها.

7) يجب أن تكون مسعى لبناء جسور التواصل لتسهيل الفهم المشترك بغية تحقيق أهداف محددة.

8) يجب أن تمكّن أفريقيا من اكتساب ميزة نسبية في سياق علاقات أفريقيا العامة في النظام العالمي وأن تضيف قيمة للأجندة الإنمائية لأفريقيا.

9) يجب أن تستند إلى فوائد قابلة للتحقيق وتضيف قيمة للشراكة القائمة بالفعل. 10) يجب أن تتضمن فوائدها عناصر قصيرة وطويلة الأمد مع التركيز على الابتكار وتوسيع الموارد الفنية والعملية وتعزيز الإمكانيات.

11) يجب أن تكون مرنة وتكون شراكة متطورة تخضع للتعديل والتحسين الدائم. وعليه، هناك حاجة إلى تقييم فردي وجماعي.

12) يجب أن توافق عليها الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

13) يجب تطبيق وضع مجموعة العشرين كمعيار لاختيار الشريك الاستراتيجي (يتعلق الأمر بالشراكات بين القارة وفرادى البلدان).

خامسا– تحليل أثر الشراكات:

34. عند تقييم الجدوى من أية شراكة، يُوصى ببحث المعايير الرئيسية التالية:

1) الحاجة إلى إجراء تحليل لآثار الشراكات القائمة في شكل مصفوفة خلال فترة زمنية محددة.

2) الحاجة إلى تحليل فوائد وتكاليف كل شراكة بغية تحديد ميزتها النسبية والقيمة المضافة إلى احتياجات أفريقيا الإنمائية.

3) الحاجة إلى تحديد المصالح الرئيسية للشريك وضمان حماية مصالح أفريقيا.

4) يجب أن تقدم الدول الأعضاء البيانات إلى المفوضية ويمكن استخدامها لتقييم الفوائد التي ستجنيها الدول الأعضاء من هذه الشراكات. ولهذا الغرض، يجب استكمال الاستبيان الذي تم إعداده في أقرب وقت ممكن وإرساله إلى جميع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمفوضية لجمع البيانات.

5) يجب إجراء تقييم للشراكات بشكل منتظم كل سنتين على الأقل وتقديم استعراض شامل خلال كل قمة شراكة. ولجعل مثل هذا التقييم أكثر مصداقية، يجب إشراك خدمات المؤسسات الخارجية– هيئات البحث، الجامعات، إلخ.

سادسا– توصيات فريق العمل:

35. في ضوء الدراسة والاستعراض السابق الذي أجرته المفوضية واستعراض اللجنة الفرعية ولجنة الممثلين الدائمين، تُقترح التوصيات التالية:

1) التعجيل بتنفيذ مقرر المجلس التنفيذي EX.CL/Dec.646(XIX) بشأن تفعيل القسم الجديد المعني بتنسيق وإدارة الشراكات داخل مكتب رئيس المفوضية من أجل التنسيق والإدارة الفعالين لشراكات أفريقيا وفي هذا الصدد، يجب التعجيل بعملية إنشاء القسم التي تم الشروع فيها بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

2) يجب مواءمة الشراكات مع احتياجات القارة وتنفيذها بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

3) يجب أن تركز الشراكات على مجالات التعاون المختارة مع كل شريك على أساس التكامل والتفريع وإضافة القيمة.

4) يجب أن تحترم كل من أفريقيا وشركائها صيغة بانجول التي تعتبر مقررا صادرا عن رؤساء الدول والحكومات.

5) في الوقت ذاته ومع الأخذ في الاعتبار عدم الارتياح الذي أعربت عنه بعض الدول الأعضاء، يُوصى بمراجعة الصيغة.

6) لهذا الغرض، يُوصى بمنح المزيد من الوقت للمفوضية ولجنة الممثلين الدائمين للنظر في المسألة واقتراح خيارات للبحث.

7) في انتظار استكمال المراجعة، تُقدم التوصيات التالية التي سيتم إضفاء الصبغة المؤسسية عليها فيما يخص المنتديات بين القارة والبلدان:

- الحاجة إلى دعم مقرر بانجول مع الإقرار بإشراك جميع الدول الأعضاء في العملية التحضيرية لأية شراكة. وفي هذا الصدد، ينبغي تكليف المفوضية بإحاطة لجنة الممثلين الدائمين حول نتائج أية قمة و/أو اجتماع وزاري بعد عقده مباشرة.

- عندما يكون لبلد واحد أكثر من رئيس، يجب أن يتفق هؤلاء الرؤساء على إشراك بلد آخر في الاجتماع.

- عندما لا يكون البلدان اللذان ينتمي إليهما رئيس ومقرر اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف موجودين في الفريق الذي يمثل أفريقيا، يتعين إشراكهما، وذلك بغية المشاركة الفعالة للجنة الفرعية في التحضير للشراكات ومتابعتها. وستسهل مشاركتهما في الاجتماعات الحالية عملية المتابعة.

- بالمثل، يجب أن يكون كل من الرئيس الحالي لهيئة مكتب المؤتمر والرئيس السابق جزءًا من فريق الاتحاد الأفريقي. وسيضمن ذلك أن يشارك عضو في هيئة المكتب أو الرئيس السابق في رئاسة الجانب الأفريقي في حالة عدم إمكانية حضور الرئيس لأي سبب من الأسباب (وعدم وجود أي عضو من هيئة المكتب) مثلما كان الحال خلال منتدى كوريا–أفريقيا.

- يجب تطبيق التوصيات المذكورة أعلاه مهما كان مستوى الاجتماع– اجتماع كبار المسؤولين، اجتماع وزاري أو قمة.

36. يُوصى أيضا بما يلي للتطبيق العام عند إدارة كافة الشراكات:

1) هناك حاجة إلى أن يفهم الشركاء المشاركون أن هذه شراكة وأي نشاط مرتبط بعملية القمة يجب أن يتفق عليه الجانبان. وبناءًا على ذلك وعند اتخاذ قرار بشأن تواريخ ومكان الاجتماعات، يجب أن يأخذ الجانب صاحب الاقتراح في الاعتبار آراء الطرف الآخر ويحصل على موافقته قبل عقد الاجتماع.

2) يجب احترام مبدأ التناوب على مكان الاجتماع بين أفريقيا والشركاء. ولذلك، ينبغي أن تتناوب الاجتماعات بين أفريقيا والشركاء ما لم يكن هناك اتفاق متبادل على خلاف ذلك.

3) عند التحضير للقمم، يجب أن يتقاسم الجانبان المعلومات وأن يديرا القمم والاجتماعات الأخرى على أساس تقاسم الرئاسة. وهذا يعني أنه يجب أن يتفق الجانبان على جدول أعمال وبرنامج عمل وشكل الاجتماعات وأن يتقاسما رئاسة جميع الاجتماعات.

4) ولتسهيل كل ذلك وبغية ضمان الاتساق داخل المجموعة الأفريقية أي الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمفوضية من جهة، وممثلي أفريقيا في عواصم البلدان الشريكة من جهة أخرى، يجب أن يُفهم جيدا أن قيادة عملية الشراكات تكون من أديس أبابا طبقا لمقرري المجلس التنفيذي EX.CL/Dec.530(XVI) و EX.CL/Dec.556(XVII) اللذين ينبغي تنفيذهما على نحو كامل.

5) يجب أيضا تحديد مسؤولية البلد المضيف إزاء الوفد الأفريقي. فعند استضافة شريك لاجتماع ما، يتعين على الشريك توفير قاعات للاجتماعات واللوجستيات ومرافق وتجهيزات المكاتب للوفود الأفريقية. وسيقوم الجانب الأفريقي من جهته بالمثل.

6) يجب اتخاذ خطوات من قبل المفوضية والدول الأعضاء من جهة، والشركاء من جهة أخرى، لتنفيذ القرارات الصادرة عن مختلف الاجتماعات فيما يخص استكمال خطط العمل وآليات المتابعة ذات الصلة لتنفيذها.

سابعا– الخاتمة:

37. يتوافق هذا التقرير مع الفقرات الثلاث الأخيرة من دراسة المفوضية لأنها ملائمة جدا وتعكس أهمية الشراكات لتنمية أفريقيا.

38. يعتبر القرن الحادي والعشرين قرن الفرص بالنسبة لأفريقيا. فهو قرن لتعزيز تكاملها والمضي قدما نحو تحقيق الولايات الأفريقية المتحدة التي تتميز بالتحول إلى اتحاد سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي يسمح بتضامن واتساق أكبر لمواجهة تحديات العولمة.

39. لمواجهة هذه التحديات، تحتاج القارة إلى إقامة علاقات في شكل شراكات استراتيجية ليس مع شركائها التقليديين فحسب ولكن أيضا مع القوى الناشئة في الأجزاء الأخرى من العالم. وللقيام بذلك، يجب أن تضمن أن تكون الروابط التي تقيمها قوية وفعالة وقادرة على تحقيق نتائج تستجيب لتطلعات الشعوب الأفريقية.

40. ولهذا السبب يجب بناء الشراكات على مبدأ المساواة والاحترام وعلى أساس الفوائد المتبادلة بين جميع الأطراف المعنية. ويجب أن تحترم القواعد التي تمكّن كل طرف من جني أقصى الفوائد من الشراكات. بالنسبة لأفريقيا، سيكون الاتحاد الأفريقي ومفوضيته بمثابة وسائل وضمانات لبدء وتنفيذ ورصد وتقييم هذه الشراكات طبقا للخطوط التوجيهية التي حددتها أجهزة صنع القرار في المنظمة القارية.

41. يُوصى المجلس التنفيذي باعتماد الدراسة التي أجرتها المفوضية والتوصيات التي قدمتها اللجنة الفرعية في 2009 وتم تنقيحها في نوفمبر 2011 واعتمادها من قبل لجنة الممثلين الدائمين.

–

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/687 (XX)ii
ANNEX.2

تقرير عن الدراسة حول

المكاتب التمثيلية للاتحاد الافريقي

—

CP 6420

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية السادسة عشرة
25– 29 يناير 2009، أديس أبابا، إثيوبيا

EX.CL/541 (XVI)
REV. 2

حتى 11 نوفمبر 2011

تقرير وتوصيات المفوضية عن الدراسة التي أجراها خبراء استشاريون حول المكاتب التمثيلية للاتحاد الافريقي

تقرير وتوصيات المفوضية عن الدراسة التي أجراها خبراء استشاريون حول المكاتب التمثيلية للاتحاد الافريقي

أولا – **مقدمة**:

1. يذكر المجلس التنفيذي أنه خلال دورته المنعقدة في أكرا، غانا، في يوليو 2007 والمخصصة "للنقاش الكبير" حول حكومة الاتحاد، تم اتخاذ القرار لإجراء مراجعة للاتحاد الأفريقي من أجل تقييم مؤسسات الاتحاد الأفريقي، من بين أمور أخرى، بهدف إجراء التغييرات المناسبة عند الاقتضاء".

2. تنفيذا لهذا القرار، تم إنشاء فريق رفيع المستوى برئاسة البروفيسور أديبايو أديديجى أجرى تقييما شاملا لمؤسسات الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي. قدم الفريق تقريره في ديسمبر 2007 وقد خضع التقرير لدراسات مختلفة في السنة التي تلت صدوره، بما في ذلك من خلال عقد دورة استثنائية للمجلس التنفيذي في أروشا، تنزانيا، في مايو 2008.

3. تمثلت إحدى توصيات المراجعة في "إجراء تحليل شامل للتكاليف والفوائد لتحديد مستقبل مكاتب (الاتحاد الافريقي) الموجودة قبل فتح مكاتب جديدة". وكان الهدف من التحليل هو النظر في مهارات الموظفين اللازمين لتشغيل تلك المكاتب وتحديد الحاجة للحفاظ على المكاتب أو نقلها أو إغلاقها إلى جانب تغطية مناهج المكاتب لتقديم تقارير إلى المفوضية.

4. لتنفيذ اهذه التوصية التي أجازها المجلس، استعانت المفوضية بخدمات خبيرين استشاريين لإجراء مراجعة شاملة.

ثانيا– **الخبراء الاستشاريون**:

5. إن الخبيرين الاستشاريين هما السفير أسان إيجودو وهو سفير سابق للنيجر لدى جمهورية إثيوبيا ومنظمة الوحدة الإفريقية واللجنة الاقتصادية لإفريقيا أصبح عميد إقليم الشرق قبل مغادرته أديس أبابا في عام 2001/2000 وكان عضوا في عدة لجان ولجان فرعية لمنظمة الوحدة الإفريقية، والدكتور فيكتور إي. ديوماتشوما وهو موظف سابق في منظمة الوحدة الإفريقية/الاتحاد الافريقي عمل أوقاتا مختلفة إما مديرا للإدارة الاقتصادية نائبا أو وكيلا لرؤساء بعثات الاتحاد الافريقي الست قيد المراجعة وهي جنيف ونيويورك وبروكسل. تقاعد في عام 2005 من بروكسل حيث كان رئيس بعثة الاتحاد الافريقي. ترفق سيرتهما الذاتيتان بهذا التقرير.

ثالثا– **<u>الاختصاصات</u>:**

6. تم إعداد اختصاصات وافقت عليها المفوضية. وترفق طيه الاختصاصات تسهيلا للإحالة ولكن النقاط البارزة تشمل ما يلي:

- ✓ مراجعة الصلاحيات الحالية للمكاتب التمثيلية وتقديم توصيات محددة بشأن جدواها أو عدمها، بما في ذلك التحسينات/التعديلات التي يمكن إدخالها عليها؛
- ✓ مراجعة العمليات والهياكل الحالية لهذه المكاتب بهدف تحديد نقاط الضعف ونقاط القوة واقتراح التدابير العلاجية المناسبة التي تهدف إلى تعزيز الكفاءة والفعالية فضلا عن القيمة مقابل المال؛
- ✓ تقييم فعالية وكفاءة وروابط الاتصالات الجارية بين هذه المكاتب ومقر مفوضية الاتحاد الأفريقي بغية تقديم توصيات المناسبة بشأن طبيعة/جوهر وطريقة تدفق المعلومات والتغذية العكسية على نحو فعال؛
- ✓ تقييم الاحتياجات من الموارد (البشرية والمالية والمادية) لهذه المكاتب لضمان التنفيذ الفعال لصلاحياتها؛

- ✓ تقديم توصيات محددة بشأن ما يلي:
  - ➢ مدى ملاءمة كل مكتب ومعرفة ما اذا كان ينبغي الحفاظ عليه أو إغلاقه أو نقله
  - ➢ ما إذا كان ينبغي إنشاء مكاتب جديدة وأين ولماذا.
- ✓ عند أداء جميع المهام المذكورة أعلاه، يتعين على الخبيرين الاستشاريين بذل جهد خاص للأخذ في الاعتبار ما تمليه القرارات السياسية للاتحاد الافريقي (على سبيل المثال الحاجة إلى الترويج الفعال للاتحاد الأفريقي وجعله لاعبا رئيسيا على الساحة العالمية والاتجاهات العالمية الناشئة وكذلك الخبرات وأفضل الممارسات في منظمات مماثلة)

رابعا– **منهجية عمل الخبيرين**:

7. في إطار أداء عملهما، اجتمع الخبيران الاستشاريان مع رئيس المفوضية ونائب الرئيس وأربعة مفوضون وكثير من موظفين المفوضية.

8. زار الخبيران الاستشاريان كذلك جميع المكاتب الستة من 9 إلى 26 فبراير 2009 حيث أجريا لقاءات تفاعلية مع رؤساء وموظفي المكاتب. وإضافة إلى ذلك، أرسلا استبيانات أعدها فريق المراجعة للمكاتب ولكن لم يتمكنا من إدارتها بالكامل.

9. كانت هناك أيضا جلسات عمل مع مجموعة السفراء الأفريقيين على مختلف المستويات وممثلين عن المهجر الأفريقي والبنك الدولي ونائب الأمين العام لجامعة الدول العربية.

10. استند الخبيران الاستشاريان في استنتاجاتهما وتوصياتهما إلى تقييمهما للعمليات المذكورة أعلاه وكذلك مكتب الأبحاث الذي أقاموه في المقر وفي المكاتب المختلفة.

خامسا – **النقاط البارزة لعملية التقييم**:

11. عكف الخبيران الاستشاريان على كل المكاتب ودرسا تفويضها وواجباتها وأنشطتها الرئيسية وهياكلها الحالية والصعوبات التي تواجهها. كما قدما توصيات محددة لكل منها.

12. مع ذلك وبشكل عام، فإن النتائج والتوصيات الخاصة بجميع المكاتب مماثلة وقد وردت في الجزء الثالث من تقرير الخبيرين الاستشاريين.

ألف: الصعوبات التي حددها الخبيران الاستشاريان

13. تشمل الصعوبات التي حددها الخبيران الاستشاريان ما يلي:

1) ضعف الأوضاع المالية والمادية ولا سيما فيما يتعلق برواتب الموظفين والبدلات الأخرى والمباني في بعض الحالات وخصوصا النقص العام في مقار السكن الرسمية لرؤساء البعثات.
2) النقص في الموارد البشرية لمواكبة واجبات التمثيل الجديرة بمنظمة مثل الاتحاد الأفريقي.
3) تم تعيين معظم الموظفين العاملين في المكاتب بصورة مباشرة لاحتياجات المكاتب المعنية فقط.
4) بدأ معظم هؤلاء الموظفين الكبار حياتهم المهنية مباشرة في المكاتب حيث تم تعيينهم دون المرور بالمقر للاطلاع على قواعد وإجراءات المفوضية على الأقل
5) إن جميع كبار الموظفين في المكاتب هم من حملة شهادات تشير إلى أن لديهم المؤهلات العلمية النظرية المطلوبة. ومع ذلك، فإن جميع الأعمال اليومية التي يقومون بها تشمل جوانب دبلوماسية وإدارية ليسوا مستعدين لها.
6) باستثناء مكتب واحد حيث أشيرت إلى حالة من العجز العلمي، شدد شركاؤنا الداخليون والخارجيون على بعض الصعوبات التي تواجههم في بعض المكاتب.
7) في جميع المكاتب، تم التركيز بشكل خاص على صعوبات الاتصالات مع المقر وأبرزها: غياب التعليمات، غياب ردود أو ردود متأخرة على المراسلات، تغير السلطة

المشرفة في المقر في كثير من الأحيان، الصعوبات الفنية للوصول إلى موقع الاتحاد الأفريقي، عدم تزويد الموقع بمعلومات محدثة، الغياب التام للعلاقات مع الأجهزة الأخرى للاتحاد وكذلك بين البعثات التمثيلية.

باء. توصيات الخبيرين الاستشاريين للتعامل مع الصعوبات المذكورة أعلاه

14. للتغلب على معظم الصعوبات المبينة أعلاه، أوصى الخبيران الاستشاريان، من بين أمور أخرى، بما يلي:

1) إنشاء وحدة مماثلة لوحدة النيباد في مكتب رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي على أن تكون مكلفة بتنسيق أنشطة المكاتب التمثيلية مع الإدارات المختلفة للمفوضية والأجهزة الأخرى للاتحاد.
2) تجهيز المقر وقاعات اجتماعات المكاتب ولا سيما بروكسيل ونيويورك وجنيف، كخطوة أولى، بأدوات عالية الأداء من شأنها تيسير المؤتمرات عن بُعد مع المقر عند الاقتضاء.
3) تجهيز موقع المقر بأدوات عالية الأداء وتزويده بمعلومات مستكملة على نحو منتظم وذلك لتمكين المكاتب من استمداد المعلومات اللازمة منه والتي من شأنها تسهيل أداء واجباتها.
4) إقامة روابط اتصال بين البعثات التمثيلية وغيرها من أجهزة الاتحاد وربطها مع بعض أنشطة هذه الأجهزة مثل الاجتماعات النظامية.
5) ضمان عدم تعيين موظفين جدد وإرسالهم مباشرة إلى مكاتب الاتحاد الافريقي. بدلا من ذلك، يجب إرسال موظفين من المقر لهم معرفة بالمنظمة. ويمكن استبدالهم بموظفين جدد في المقر.
6) تطبيق مبدأ التناوب بين موظفي المكاتب التمثيلية والمقر من خلال تحديد فترة محدودة من الخدمة خارج المقر.

7) شراء مقار سكن لرؤساء البعثات كلما أمكن ذلك فضلا عن مبان مع مرافق المؤتمرات لخدمة المجموعات الإفريقية التي تنمو في كل الأماكن التي يمتلك الاتحاد الافريقي مكاتب فيها.

جيم. الأوضاع الحالية للمكاتب التمثيلية:

15. بالإضافة إلى التوصيات المذكورة أعلاه، أوصى الخبيران الاستشاريان بضرورة الإبقاء على جميع المكاتب الستة القائمة وتعزيزها على النحو المقترح في الفقرة 14 أعلاه. كما أوصيا بضرورة الإبقاء على المواقع الحالية لجميع المكاتب باستثناء مكتب ليلونجوي، ملاوي، للجنوب الأفريقي.

16. وفيما يتعلق بمكتب ليلونجوي ، يُسترعى الانتباه إلى القسم السادس من تقرير الخبيرين الاستشاريين الذي يوفر مبررات للتوصيات بنقل موقع هذا المكتب إلى مقر السادك في جابروني، بوتسوانا. وتشمل هذه المبررات ما يلي: (1) صغر حجم البعثة الأفريقية في ليلونجوي و(2) غياب الاتصال المناسب مع أمانة السادك مع أن ذلك كان أحد الأسباب الرئيسية لإنشاء المكتب.

دال. إنشاء مكاتب تمثيلية جديدة للاتحاد الأفريقي:

17. قدم الخبيران الاستشاريان أيضا توصيات بخصوص الأماكن التي يمكن للاتحاد الأفريقي النظر في إنشاء مكاتب تمثيلية فيها. وقدما المعايير التي ينبغي الاستناد إليها لإنشاء مكاتب في أفريقيا وخارج أفريقيا وهي على النحو التالي:

- ✓ الكثافة العالية من المهجر الأفريقي للحفاظ على روابط حية مع الوطن الأم؛

- ✓ تركز المنظمات الدولية بأعداد كبيرة حيث يحتاج الاتحاد الإفريقي إلى إعلاء صوته والدفاع عن المواقف الأفريقية، وسيكون ذلك ممكنا عندما تحافظ هذه المنظمات على علاقات التعاون مع الاتحاد الأفريقي؛
- ✓ البلدان التي لديها روابط قوية من التعاون النشط مع الاتحاد الأوروبي والبلدان الأفريقية؛
- ✓ الدول التي يعود التعاون معها بالفائدة على الاتحاد والبلدان الأفريقية نظرا لنفوذها على الساحة الدولية من قبيل الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن للأمم المتحدة.

18. استخداما لتلك المعايير، أوصى الخبيران الاستشاريان بضرورة نظر الاتحاد الأفريقي في إمكانية إنشاء مكاتب في كل من الأماكن التالية:

أ) في أفريقيا، ينبغي إنشاء أربعة مكاتب إقليمية جديدة، على غرار مكتب ليلونجوي ، ملاوي، في أربع مناطق جغرافية أخرى في أفريقيا وينبغي أن يكون مقر كل واحد منها في المقر الرئيسي للمجموعة الاقتصادية الإقليمية المعنية.

ب) خارج أفريقيا، ينبغي إنشاء مكاتب في كل من الأماكن التالية حسب الترتيب الأبجدي: بيجين، الصين – برازيليا، البرازيل – جدة، المملكة العربية السعودية، جورج تاون، غيانا (منطقة البحر الكاريبي) – لندن، المملكة المتحدة – موسكو، روسيا – نيودلهي، الهند باريس، فرنسا – روما، إيطاليا – طوكيو، اليابان – فيينا، النمسا.

19. إضافة إلى ما سبق، قدم الخبيران الاستشاريان التوصيات الأساسية التالية بهدف تعزيز وجود الاتحاد الأفريقي ونفوذه في جميع أنحاء العالم:

أ) ينبغي للاتحاد الأفريقي إسناد مهام تمثيلية إلى مكاتبه الفنية الحالية وغيرها في جميع أنحاء أفريقيا. ويمكن القيام بذلك عن طريق تعيين موظف سياسي/اقتصادي في كل مكتب لمساعدة رئيس المكتب الفني لأداء المهام التمثيلية.

ب) حيث لا يستطيع الاتحاد الافريقي إنشاء مكاتب على الفور أو في المستقبل القريب، يُستحسن أن يطلب من عميد السفراء الأفريقيين تمثيل الاتحاد الأفريقي.

20. وأخيرا، خلص تقرير الخبيرين الاستشاريين بالإشارة إلى ضرورة إعادة الاتحاد الأفريقي النظر في طريقة تمويله عملياته.

سادسا – **<u>توصيات مفوضية الاتحاد الإفريقي</u>:**

21. ترى المفوضية أن هذه الدراسة هي عملية جديرة بالاهتمام أكدت أهمية كل من المكاتب الحالية والحاجة إلى إنشاء مكاتب جديدة. وأكدت الدراسة أيضا التحديات التي تواجه هذه المكاتب واقترحت طرقا للتعامل معها. وبشكل عام، قبلت المفوضية التوصيات التي قدمها الخبيران الاستشاريان وأوصت المجلس التنفيذي بالموافقة عليها.

22. ومع ذلك، ترى المفوضية أنه نظرا للآثار المالية الإضافية لهذه التوصيات، يُقترح تنفيذها على عدة مراحل. وبالتالي، يُوصى بما يلي للنظر فيه والموافقة عليه:

1) ضرورة التنفيذ الفوري لجميع التوصيات التي لا تتطلب موارد إضافية. ويتعلق ذلك أساسا بالمسائل الإدارية التي لن تستدعي مصاريف مالية إضافية.

2) ضرورة التنفيذ الفوري للتوصيات التي يمكن ربطها بالإجراءات الحالية قيد النظر من خلال أخذها في الاعتبار في إطار العمليات الجارية. فعلى سبيل المثال، ينبغي الأخذ في الاعتبار تعزيز المكاتب من حيث العاملين من قبيل رفع درجة رؤساء المكاتب إلى مد1 وتوفير موظفين إضافيين ومتخصصين في إطار العملية الجارية لهياكل المفوضية سواء في سياق الاستعراض الداخلي لتحسين طرق عمل المفوضية أو تحويل مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى سلطة الاتحاد الأفريقي.

ألف. المكاتب التمثيلية/الإقليمية في أفريقيا:

3) فيما يتعلق بالمكاتب الإقليمية، تود المفوضية أن تشير إلى أن هناك بالفعل اتفاقاً على القيام بذلك وأن إنشاء المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي جاء نتيجة لهذا القرار. ويُستحسن تنفيذ هذا الاقتراح، عند الاقتضاء، إلى جانب التوصية باستخدام مكاتب الاتحاد الأفريقي الفنية وغيرها لأغراض التمثيل أيضا. وإذا تم تطبيق هذه التوصية، فإن ذلك سيعزز تمثيل الاتحاد الافريقي بشكل كبير في أفريقيا دون إنفاق أموال إضافية.

باء. المكاتب التمثيلية خارج أفريقيا:

4) فيما يتعلق بإنشاء مكاتب جديدة، توصي المفوضية بشدة بما يلي:

ينبغي إنشاء مكتب فيينا الذي تم التخطيط له منذ عام 2007 على الفور. وقد تم إجراء وقبول دراسة بشأن إنشائه ولكن لم يصدر حتى الآن قرار نهائي بشأن نتائج هذه الدراسة. ولا يزال العرض الذي قدمته الحكومة النمساوية لتوفير مقر للمكتب قائما وينبغي قبوله. ويمكن أن يبدأ المكتب عمله مع عدد قليل من العاملين لا يتجاوز ثلاثة موظفين بما في ذلك رئيسه على أن يتم توسيع نطاقه عندما تتوفر الموارد المالية.

سابعا – **<u>توصيات مجموعة العمل</u>:**

23. أخذاً في الاعتبار التوصيات التي قدمها الخبيران الاستشاريان ومفوضية الاتحاد الأفريقي، توصي مجموعة العمل بما يلي:

أ) تعيين رؤساء المكاتب وتوفير مقار سكن لهم

1) في اللوائح والنظم الجديدة للعاملين، تندرج فئة رؤساء المكاتب التمثيلية ضمن المجموعة الثالثة من الموظفين أي المعينين الخاصين. وعليه، ينبغي أن يكونوا محكومين بأحكام النظم واللوائح المتعلقة بهم. وفي حال عدم كفاية الأحكام الخاصة بهم، يوصى بوضع سياسة خاصة بطرق تعيينهم ومدة ولايتهم أو عملهم ودرجاتهم ورواتبهم وشروط خدمتهم، إلخ

2) فيما يتعلق بشراء مقار سكن لرؤساء تلك البعثات، لا يمكن تنفيذ هذه التوصية في الأجلين القصير والمتوسط نظرا لآثارها المالية الضخمة والهامة. وعليه، يوصى بمراجعة بدلات السكن في المكاتب التي تواجه هذه المشكلة.

ب) إنشاء مكاتب تمثيلية جديدة للاتحاد الأفريقي

- المكاتب الإقليمية/التمثيلية في أفريقيا

3) من حيث المبدأ، يُفضل أن تكون مقار المكاتب التمثيلية/الإقليمية في أفريقيا حيث تقع مقار المجموعات الاقتصادية الإقليمية في الأقاليم الخمسة للقارة. مع ذلك وبسبب الآثار المالية المترتبة على إنشاء مثل هذه المكاتب، يُقترح، كإجراء مؤقت، تأهيل المكاتب الفنية لأداء المهام التمثيلية من خلال تعيين موظفين سياسيين كبار في تلك المكاتب.

4) في حالة عدم وجود مكتب فني حيث يوجد مقر مجموعة اقتصادية إقليمية، هناك خيار آخر هو تعيين ممثل للمفوضية في أحد مقار المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

5) يمكن تنفيذ الاقتراح الخاص بتعزيز المكاتب الفنية عن طريق إضافة عاملين سياسيين يعملون مع رؤساء تلك المكاتب التمثيلية لأداء الواجبات التمثيلية خلال السنتين القادمتين ويمكن استكماله في سياق العملية الجارية حاليا لإعادة هيكلة مفوضية الاتحاد الأفريقي ومكاتب الاتحاد الأفريقي

- المكاتب التمثيلية خارج أفريقيا

6) لإنشاء مكاتب تمثيلية جديدة وخاصة خارج أفريقيا، اقترح الخبيران الاستشاريان مجموعة المعايير التالية التي يُوصى باعتمادها:

- ✓ الكثافة العالية من المهجر الأفريقي للحفاظ على روابط حية مع الوطن الأم؛
- ✓ تركز المنظمات الدولية بأعداد كبيرة حيث يحتاج الاتحاد الإفريقي إلى إعلاء صوته والدفاع عن المواقف الأفريقية، وسيكون ذلك ممكنا عندما تحافظ هذه المنظمات على علاقات التعاون مع الاتحاد الأفريقي؛
- ✓ البلدان التي لديها روابط قوية من التعاون النشط مع الاتحاد الأوروبي والبلدان الأفريقية؛
- ✓ الدول التي يعود التعاون معها بالفائدة على الاتحاد والبلدان الأفريقية نظرا لنفوذها على الساحة الدولية من قبيل الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن للأمم المتحدة.

7) إذا كان العرض الذي تقدمت به الحكومة النمساوية لا يزال قائما، يُوصى بإيلاء الاعتبار الواجب والأولوية لمكتب فيينا لأنه قد تمت الموافقة على المبدأ أصلا.

8) ينبغي أيضا تحديد أولويات إنشاء مكاتب أخرى وفقا للمعايير الواردة أعلاه مع الأخذ في الاعتبار أولويات أفريقيا والشراكات الجارية.

9) كتدبير مؤقت ريثما يتم إنشاء المكاتب التمثيلية في الدول ذات الاهتمام، يمكن النظر في التوصية التي قدمها الخبيران الاستشاريان بشأن تعيين العمداء الإفريقيين كقنوات اتصال رسمية للاتحاد الأفريقي. وقد اقترح عمداء المجموعة الأفريقية في العديد من المدن في مختلف أنحاء العالم الفكرة نفسها.

ج) <u>تنسيق المكاتب التمثيلية:</u>

10) فيما يتعلق بتنسيق المكاتب التمثيلية وتحسين روابطها مع المقر الرئيسي، يوصى بإسناد هذه المسؤولية إلى القسم المسؤول عن إدارة وتنسيق الشراكات وذلك بالتعاون مع الإدارات الأخرى للمفوضية وغيرها من أجهزة الاتحاد. وسيضمن ذلك حصول المكاتب التمثيلية على مراكز اتصال لرفع تقاريرها إليها، الأمر الذي سيكفل معرفة مكتب الرئيس وإدارات ومديريات ووحدات المفوضية بجميع المسائل التي تثيرها هذه المكاتب. كما يسهل أيضا نقل تعليمات الرئيس للمكتب.

ثامنا– **الخاتمة:**

24. كما هو مبين أعلاه، فإن مراجعة مكاتب الاتحاد الافريقي عملية جديرة بالاهتمام. من الناحية المثالية، ينبغي أن يكون الاتحاد الأفريقي ممثلا في جميع الدول الأعضاء فيه وفي الأجزاء الأخرى من العالم. وبعيدا عن أي محاولة للمقارنة مع ما يقوم به الاتحاد الأوروبي، ينبغي الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي ممثَّل تقريبا في جميع أنحاء العالم بدءا، طبعا، بدولها الأعضاء البالغ عددها 27. وبالتالي، فإن ما هو مقترح ليس إلا الحد الأدنى اللازم ليس لتعزيز صورة ومكانة الاتحاد الأفريقي فقط ولكن أيضا لضمان الكفاءة وتحسين تنسيق أنشطة الاتحاد بهدف تعزيز التضامن بين الدول الأعضاء وكذلك عملية التكامل في أفريقيا. وسوف يعود ذلك بالفائدة على هذه الدول الأعضاء على الصعيدين الوطني والإقليمي وسيعزز موقف أفريقيا على المستوى العالمي. عندما تزداد موارده ولا تنحصر في المساهمات المقدرة للدول الأعضاء، ستكون هناك حاجة لزيادة وجود الاتحاد الافريقي بداء بدوله الأعضاء وغيرها.

25. وعليه، تمت توصية المجلس التنفيذي بالموافقة على توصيات الخبيرين الاستشاريين على نحو ما ضخمتها المفوضية واستعرضتها لجنة الممثلين الدائمين.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2012

http://archives.au.int/handle/123456789/3804

Downloaded from African Union Common Repository